

انعكاسات ضغوط سوق العمل على عملية التشغيل بالمؤسسة العامة

"مقاربة سوسيو اقتصادية في مؤسسة إسمنت تبسة"

The repercussions of labor market pressures on the employment process,
in the public institution Socio economic approach to the Tebessa Cement Corporation

جبلي فاتح¹

جامعة العربي التبسي

fateh.djebli@univ-tebessa.dz

دراوات وحيد

جامعة العربي التبسي

wahid.draouet@univ-tebessa.dz

تاريخ الوصول 2020/04/30 القبول 2020/09/22 النشر على الخط 2021/01/30

Received 30/04/2020 Accepted 22/09/2020 Published online 30/01/2021

ملخص:

جرت هذه الدراسة في شركة إسمنت تبسة على عينة حجمها 99 عاملا باستخدام أداة الاستبيان ودعمها ببعض المقابلات الحرة مع المسؤولين في إدارة الموارد البشرية وبالاعتماد على منهجية وأساليب التحليل الوصفي للبيانات، لاختبار فرضية البحث " لا توجد فروق دالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول تأثير ضغوط سوق العمل على تفعيل عملية التشغيل بمؤسسة إسمنت تبسة، حسب متغير المستوى الوظيفي عند مستوى دلالة (0.05)، وقد هدف الباحثان الى تشخيص المشكلات التي واجهت المؤسسة العامة والتي حالت دون تطوير عملية التشغيل وخلق مناصب شغل جديدة، إلى جانب رصد ضغوطات سوق العمل التي حذت من استيعاب جزء من البطالين بمؤسسة الدراسة، واستفرت النتائج عن وجود فروق دالة إحصائية في استجابات العاملين حسب مستوياتهم الوظيفية حول تأثير ضغوط سوق العمل على عملية التشغيل في البلاد.

الكلمات المفتاحية: الضغوط، سوق العمل، التشغيل، المؤسسة العامة.

Abstract:

This study was conducted in Tebessa Cement Company on a sample size of 99 workers using the questionnaire tool and it was supported by some free interviews with officials of the Human Resources Management and based on the methods of descriptive analysis of data, to test the hypothesis of the research " There are no statistically significant differences in the responses of the sample about the effect of the labor market pressures on activating the process of the human resources employment in Tebessa Cement Company, according to the functional level variable, at the level of significance (0.05)". The researchers aimed to diagnose the problems that faced the public institution and that prevented the development of the employment process and the creation of new jobs, as well as monitoring labor market pressures that limited the absorption of a part of the unemployed in the study's institution. The results revealed that there are statistically significant differences in the responses of employees according to their job levels on the impact of labor market pressures on the employment process in the country.

Keywords: pressures, labor market, employment, public institution.

¹ - المؤلف المرسل: فاتح جبلي البريد الإلكتروني: fateh.djebli@univ-tebessa.dz

مقدمة:

اعتمدت الجزائر منذ استقلالها سياسات تنموية متعددة، حاولت من خلالها إرساء قاعدة إنتاجية قوية تنهض بالمقددرات الطبيعية والبشرية في البلاد، أملا في تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية ومؤشرات تنمية مرتفعة في مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والمهنية... وغيرها، وقد حظيت سياسة التشغيل عبر مختلف المراحل التنموية التي شهدتها البلاد باهتمام السلطات المسؤولة والمؤسسات الوصية والوزارات المعنية، حيث خصصت لها برامج ومشاريع متعددة لاستيعاب البطالين من خلال خلق فرص عمل جديدة واستحداث مناصب شغل وتوفير عروض عمل مناسبة سعيا لتحقيق توازنات مقبولة على مستوى سوق العمل الذي تميز ببروز ضغوطات متعددة شكلت صعوبات كبيرة في تطوير عملية التشغيل واستيعاب البطالين على اختلاف مستوياتهم المهنية والمهارة.

1 لمحة تاريخية عن تطور عملية التشغيل في الجزائر :

انطلقت عملية التنمية في الجزائر في نهاية ستينيات القرن الماضي وبداية السبعينات بمشاريع كبرى قامت على كثافة رأس المال وكثافة القوى العاملة، مما أدى إلى تحقيق مستويات تشغيل مرتفعة نسبيا إلا أن معظمها كان مؤقتا وضمن قطاع البناء والأشغال العمومية ويندرج في إطار عملية بناء القرى والمصانع والطرق، وقد ساعدت الوفورات المالية المحققة من مداخيل المحروقات آنذاك في امتصاص جزء معتبر من البطالين، والعمل على تكوينهم وتأهيلهم لتحريك عجلة النشاط الإنتاجي بمؤسسات الإنتاج الصناعي الثقيلة.

للإشارة فإن أغلبية هذه المؤسسات ذات طابع عمومي نظرا لطبيعة نمط علاقات الإنتاج الذي تبنته الدولة في تلك الحقبة التاريخية والذي قام على التخطيط المركزي والقطاع العام، وقد تميزت عملية التشغيل في ذلك الوقت بالصيغة الاجتماعية، حيث لم يتم اعتماد المعايير الاقتصادية والمحاسبية في خلق فرص العمل وفي توظيف القوى العاملة المتوفرة في سوق العمل، وذلك تحت شعار العمل للجميع طمعا في تحقيق التشغيل الكامل، مما تسبب في إهمال المعايير الموضوعية في عملية التشغيل ونتج عن ذلك الكثير من الممارسات السلبية والظواهر المرضية كالفوضى، تداخل الصلاحيات، البطالة المقنعة ضعف الأداء وما شابه ذلك، إلى جانب ضعف المهارة، غياب الكفاءات المؤهلة القدرة على التحكم في دواليب تسيير القوى الإنتاجية وإدارة نشاطها، مما أدى إلى تردي الأوضاع المهنية للعاملين وتدني مستويات المردودية بتلك المؤسسات، الأمر الذي استدعى تدخل الهيئات المسؤولة لتدارك هذه الأوضاع السيئة عبر عمليات إعادة الهيكلة المالية والعضوية في فترة الثمانينات من القرن الماضي، خاصة بعد انخفاض أسعار المحروقات وعجز الدولة عن تمويل تلك المشاريع الضخمة التي تميزت بضعف الكفاءة وقلة الفعالية، مما ساهم في إضعاف وتيرة التشغيل وتزايد معدلات البطالة، وتفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية عموما التي آلت إلى انفجار شعبي في نهاية الثمانينات وارتفاع مستويات التوتر الاجتماعي بالبلاد إلى ذروته، فيما عرف بأحداث أكتوبر 1988.

2 وضعية التشغيل في ظل الإصلاحات الاقتصادية والتنظيمية للمؤسسة العامة:

شرعت السلطات المسؤولة وجهاز الحكم بالبلاد في التحلي رويدا رويدا عن نمط علاقات الإنتاج السائد المعتمد على التخطيط المركزي والمؤسسات العامة وذلك ضمن ما يعرف بمرحلة استقلالية المؤسسات مما زاد من تعقد أزمة البطالة وتدهور أوضاع العاملين بسبب الضغوط الاقتصادية والمالية التي عانت منها المؤسسات الحكومية التي عجز معظمها عن تسديد مستحقات عاملاتها فضلا عن عجزها الشبه تام عن خلق فرص عمل جديدة لطالبيها، وقد تفاقم أزمة العمل والعاملين في منتصف تسعينات القرن العشرين بعد إمضاء الجهاز

الحكومي لاتفاقيات التصحيح الهيكلي والإصلاح الاقتصادي الذي فرضته الهيئات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي (FMI) والبنك العالمي (WB)، حيث وافق مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 09 أبريل 1994 على السير في هذه العملية، وأسست المادتان 24 و 25 من قانون المالية التكميلي لعام 1994¹ الأراضية القانونية لبدأ مسار الخوصصة في الجزائر، كما وضحت من بعده المادة الأولى من الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995² مفهوم الخوصصة في القانون الجزائري، حيث أٌعتمد هذا الخيار من قبل أجهزة الدولة فقامت الدولة بحل العديد من المؤسسات دون القيام بدراسة جدوى حقيقية ومستفيضة لأوضاع تلك المؤسسات أو مراعاة لما تقتضيه أوضاع كل مؤسسة على حدى، بل حتى دون الأخذ برأي العمال في الموضوع وبالتالي كانت فاتورة الموافقة على بنود سياسة الإصلاح هذه باهظة جداً في حق الموارد البشرية التي تعرضت إلى موجة من التسريحات الجماعية، نتج عنها ارتفاع كبير في مستويات البطالة لم تشهد له البلاد مثيلاً من قبل، ونجم عنه تعقد في التركيبة النوعية للبطالين، فإلى جانب البطالين المتواجدين اعتيادياً بسوق العمل من الشباب العاطل ومن خريجي مراكز التكوين والجامعات، أضيف إلى ذلك أفواجا كبيرة من المسرحين من مؤسسات القطاع الاقتصادي الذي تعرض لحملة واسعة من الغلق والحل لمعظم مؤسساته المنهكة مالياً واقتصادياً.

وقد بلغ معدل البطالة أعلى مستوياته حيث وصل إلى ما يزيد عن 30% من إجمالي السكّان النشيطين³، وقد ازدادت معضلة البطالة سوءاً خلال هذه الفترة بعد الانفلات الأمني الكبير وتعقد المشهد السياسي جراء إلغاء المسار الانتخابي منذ مطلع التسعينيات (جانفي 1992) وما تبعها من حرق وتخريب للمؤسسات العمومية الجزائرية ومجازر بالجملة في حق المواطنين، فحسب جريدة الشروق السياسي فقد تسببت هذه الأزمة في خسائر اقتصادية تفوق 30 مليار دولار في السنة، كما أدت إلى تعطيل الاقتصاد الجزائري كلياً وقد نجم عن ذلك تفكيك قرابة 40 ألف مؤسسة تابعة للقطاع العام وتشريد 500 ألف عامل، وكانت السبب المباشر في هجرة داخلية لأزيد من مليون جزائري وهروب جماعي لأزيد من 400 ألف حامل لشهادة عليا نحو الخارج منذ 1991⁴؛ إذ لم يعد الاهتمام بالنسبة لجهاز الحكم والجماهير بالنشاط الاقتصادي وبعملية التنمية ذات أولوية، بل أصبحت القضايا الأمنية والسياسية في مقدمة الاهتمامات الوطنية الشعبية.

3 وهم الاستثمار الخاص وأزمة التشغيل:

في ظل تلك الظروف الصعبة تغير نمط علاقات الإنتاج من نمط يقوم على التخطيط المركزي والقطاع العام إلى نمط يعتمد على توجيهات مؤسسات "بريتن وودز"^{*} والذي يقوم على علاقات الإنتاج الرأسمالية، ودعم الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية وفتح المبادرة للقطاع الخاص لقيادة عمليات التنمية، مما يساعد بحسب أصحاب هذا التوجه على تسريع وتيرة التشغيل بمؤسسات القطاع الخاص، وبالتالي

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: المواد 24-25 من المرسوم التشريعي رقم 94-08 المؤرخ في 26 ماي 1994 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1994، العدد 33، بتاريخ 28 ماي 1994، ص-ص 14-15.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 01 من الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995، عدد 8، بتاريخ 03/09/1995، ص3.

³ رحيب حسين، دور السياسات التنموية في مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر، في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013، ص426.

⁴ عبد الوهاب بوكروخ، قوى إقليمية ودولية منزوعة من الجزائر، يومية الشروق اليومي، 2014/04/16.

^{*} الاسم الشائع لمؤتمر النقد الدولي المنعقد من 1 إلى 22 جويلية 1944 في غابات بریتون في نيوهامشير بالولايات المتحدة الأمريكية؛ لغرض استقرار النظام العالمي المالي وتشجيع إنماء التجارة بعد الحرب العالمية الثانية.

يساهم في حلحلة معضلة البطالة وإشكالية سوق العمل بالبلاد، إلا أن ذلك لم يتحقق، حيث لم يتقدم القطاع الخاص ليحل محل القطاع العام ولم يُقدِّم على الاستثمار في النشاطات المنتجة كما كان متوقعا؛ بل فضّل العمل في القطاعات الاستخراجية والمنجمية (في قطاع المحروقات والمناجم)، كما أنه ارتكز على الهياكل والفروع الموجودة سابقا، والتي حصل عليها بأثمان رمزية إلى جانب أن الاستثمارات الجديدة للقطاع الخاص تميزت بالإقبال على النشاطات التجارية والاستهلاكية القائمة أساسا على الاستيراد. وبالتالي تواصلت المعضلة الهيكلية لاقتصاد البلاد بسبب تقلص دور القطاع العام وإحجام القطاع الخاص عن الدخول في الاستثمارات المنتجة وانعكس ذلك سلبا على سوق العمل الذي تميز بارتفاع مستويات البطالة وتفاقم أوضاع القوى العاملة العاطلة وعائلاتهم التي أصبحت تعيش على حافة الفقر والبؤس، وصاحب ذلك انخفاض بالغ الخطورة في مستوى القدرات الشرائية، وضعفت فرص الحصول على مصادر للدخل والعيش الكريم، وبسبب هذه الظروف السيئة على الصعيد الأمني والسياسي أدى إلى عشرية دموية ومأساة وطنية دفع فيها الجزائريون آلاف الضحايا وتدمير شامل للمرافق العمومية والمصانع والمدارس والجسور وحتى الممتلكات الخاصة بفاتورة قدرت ب 30 مليار دولار¹ وبسبب انتهازية المستثمرين الخواص وتفضيلهم للنشاطات الاستهلاكية والاستخراجية المضمونة العوائد، وهذا على حساب النشاطات المنتجة التي بإمكانها المساهمة في التنمية وامتصاص البطالين، وخلق فرص عمل حقيقية كما كان منتظرا من السياسات الإنمائية التي وصفتها الهيئات المالية الدولية المانحة. لم يتمكن الاقتصاد الوطني من الخروج من وضعية الركود الكبير ولم تتمكن معه الطبقة العاملة من تجاوز محنة البطالة والفقر إلى غاية نهاية التسعينات من القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة، نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات وانتعاش الخزينة العمومية وزيادة احتياطات الصرف من مداخل النفط، مما سمح للسلطات المسؤولة وخاصة بعد حصول الاستقرار الأمني والسياسي نسبيا من تبني مشاريع وسياسات تشغيل جديدة تقوم على تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي في مطلع القرن الجديد عبر حالات الدعم المختلفة لإنشاء مشاريع حرة ومستقلة لامتصاص البطالين ومساعدتهم في تجاوز محنة اللاعمل والتهميش الاجتماعي، إلا أن معظم المشاريع التي تم تمويلها ذات طابع استهلاكي وتجاري محض؛ انحصرت في نشاطات هامشية سريعة الارادات وقليلة المخاطر ودائما على حساب النشاطات الاستثمارية المنتجة التي تستطيع فتح مناصب عمل فعلية رغم بُعد العوائد المنتظرة منها (أرباحها بعيدة المدى) وبالتالي لم يتم استغلال الطفرة المالية المحققة في تلك الحقبة لصالح النشاطات الإنتاجية، واعتمدت السلطات المسؤولة أيضا في هذه الفترة على سياسات تشغيل إدماجية فيما عرف بشبكات الأمان الاجتماعي وعقود ما قبل التشغيل التي كان معظمها في قطاع الوظيف العمومي وقطاع الخدمات الحكومية، هذه السياسات التي اعتمدتها الدول الغربية كحلول ظرفية ومؤقتة لتجاوز الأزمات العارضة أصبحت بالنسبة إلينا حلولا شبه دائمة نظرا لبقاء الكثيرين من المشتغلين في إطار هذه الصيغ المؤقتة طويلا وتم تجديد عقودهم لسنوات كثيرة فاقت عند بعضهم عقدا من الزمن. وأمام هذا الوضع المعقد الذي تميز بتوقيف النشاط المنتج للقطاع العام وعدم استعداد القطاع الخاص لتحمل أعباء التنمية القائمة على النشاطات المنتجة، وتضخم القطاع الحكومي (مؤسسات الوظيف العمومي والخدمة ومعدلات البطالة المرتفعة) من جهة²، ونظرا للتراجع الحاد لمداخل المحروقات منذ سنة 2014 بسبب الانخفاض الكبير لأسعارها، استوجب على الجهاز الحكومي وأصحاب القرار التفكير في تفعيل المناطق الصناعية والمؤسسات التي كانت تابعة للقطاع العام والتي تملك الدولة معظم أسهمها في ظل سياسة التقشف الحالية³ لأجل دفع وتيرة التشغيل المتوقفة تقريبا خلال السنوات الخمس الأخيرة، إذ ينبغي على مسيري هذه المؤسسات إلى جانب ضرورة

1 رانيا بلمداني، اثر السياسات التنموية في فرص العمل حالة الجزائر، في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، المرجع السابق، ص 64.

2 دراوات وحيد، التسريح والمساعدات المهنية في صندوق التأمين على البطالة في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة باجي مختار عنابة، اشراف داود معمر، 2013/ 2014، ص 85.

3 تعليمة رئيس الحكومة الجزائري، "سياسة التقشف" رقم 348 والمؤرخة بتاريخ 25 ديسمبر، 2014.

احترام مراحل التشغيل وشروطه وأساليبه العلمية، أخذ بعين الاعتبار مختلف الضغوط التي يفرضها سوق العمل موضوعية وذاتية ، أهمها الركود الاقتصادي الكبير الذي يميز النشاط الاقتصادي عموماً في البلاد، إلى جانب ضعف مستويات التوطين الاقتصادي للمؤسسات والمنافسة الشرسة من قبل السلع الأجنبية والتطور التقني الهائل فضلاً عن الضغوط التي تشكلها الممارسات السلبية في عملية التشغيل كالمحسوبية والرشاوي واستخدام العلاقات القرابية والجهوية والعشائرية للحصول على المناصب، والهيمنة الأنثوية على عملية التشغيل، وغيرها من الضغوط التي تقف في وجه المعايير العلمية في التشغيل وعليه يُحاول هذا البحث تشخيص المشكلات الفعلية التي تواجه عملية التشغيل في المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية، ورصد انعكاسات الضغوط المتنوعة والمتعددة التي يمارسها سوق العمل المحلي والدولي على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. وقد اختار الباحثان مؤسسة اسمنت تبسة لإجراء هذا البحث وتحقيق أهدافه المنشودة من منظور عمالها على اختلاف نشاطاتهم، وعلى تعدد اختصاصاتهم، وعلى تنوع مؤهلاتهم ومواقفهم الوظيفية، واستكشاف الفروقات الحاصلة بينهم وتفسيرها وتحليلها لاستنباط المشكلات الرئيسية التي تقف وراء فشل سياسات التشغيل المختلفة التي اعتمدتها الدولة سابقاً وذلك عبر السؤال الرئيس التالي:

ما أهم الضغوط التي يفرضها سوق العمل على عملية التشغيل بالمؤسسة العامة المنتجة للإسمنت من منظور موظفيها؟ وتدرجت الإجابة على هذا التساؤل من خلال المحاور التالية:

- ❖ التعرف على إمكانيات القطاع العام ومؤسساته في التقليل من حجم البطالة في سوق العمل.
- ❖ اكتشاف مستوى استعداد القطاع الخاص في تحمل مسؤولية استيعاب جزء من البطالين في سوق العمل.
- ❖ رصد درجة مواءمة ظروف الاستثمار بمنطقة تبسة وشروطه لخلق نشاطات منتجة تستوعب شريحة من البطالين.
- ❖ استكشاف مدى توفر المواد الأولية ومناسبة تكاليف الإنتاج وعدم خطورة المخلفات الصناعية لإنتاج مادة الاسمنت لتوسع النشاط فيها وخلق فرص عمل جديدة.

4. أهداف البحث:

تتجلى أهداف البحث في النقاط الآتية:

- ❖ محاولة تقديم توصيف دقيق لمشكلة التشغيل بالمؤسسة العامة، والسعي لتشخيص الضغوطات التي تواجه المؤسسة لاستمرار نشاطها وتوسيعه لا ستعاب جزء من البطالين.
- ❖ محاولة استكشاف الفروق في نظرة المشتغلين حسب مستوياتهم الوظيفية نحو مشكلات التشغيل المتعلقة بسوق العمل.
- ❖ الكشف عن تأثير ضغوط سوق العمل على تفعيل عملية التشغيل في المؤسسة مجال الدراسة.
- ❖ رصد المعوقات والمشكلات التي تحول دون تطوير عملية التشغيل وخلق مناصب شغل جديدة، وذلك على مستوى المؤسسة خاصة وعلى مستوى سوق العمل بمختلف مكوناته الحكومية وغير الحكومية.

5. فرضية البحث:

- ❖ توجد فروق دالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول تأثير ضغوط سوق العمل على تفعيل عملية التشغيل بمؤسسة إسمنت تبسة، راجعة إلى متغير المستوى الوظيفي. عند مستوى دلالة (0.05).

6. المفاهيم الأساسية للبحث :

6-1 التشغيل: علاقة تربط بين طرفين، عادة ما تكون مبنية على عقد بموجبه يتم دفع مقابل العمل، يمثل الطرف الأول رب العمل أو المشغل والذي قد يكون شركة، منظمة ربحية أو غير ربحية، مؤسسة تعاونية، أو هيئة أخرى، أما الطرف الثاني فهو الموظف أو المستخدم¹.

6-2 سوق العمل

هو فكرة مجردة تستعمل كمقاربة مرنة لفهم قضية التشغيل والبطالة، إذ يُعين له موقعا اقتصاديا يباع فيه كميات كبيرة من المصالح والمهارات والقدرات بسعر ما، ولا يعني بالضرورة مكانا جغرافيا محددًا وغالبا ما يكون فضاء افتراضيا" فسوق العمل في النسق أو النظام الرأسمالي يساهم مع المؤسسات المرتبطة به والسلوكيات الفردية فيه بتشكيل ثمن العمل وتأسيس توازن بين عروض وطلبات العمل، وبالتالي فإن سوق العمل يتميز بالصيغة التي تتحقق بها هاتين الوظيفتين لتحديد أولا الأجور من جهة المستوى وفروقاتها النسبية، ثم حركة اليد العاملة ثانيا².

6-3 ضغوط سوق العمل

نقصد بمفهوم ضغوط سوق العمل جملة المتغيرات السياسية والايدولوجية والاقتصادية والثقافية والبيئية المحيطة بالمؤسسة العامة، والتي تؤثر على عملية التشغيل، سواء كانت تلك التأثيرات بصورة مباشرة ظاهرة أو بصورة غير مباشرة وكامنة.

6-4 المؤسسة العامة

المؤسسة العمومية هي المؤسسة التي تعود ملكيتها بشكل كامل أو في غالبيتها للدولة أو للسلطات المحلية، يمكن للدولة من خلالها أن تمارس نفوذًا واسعًا. خاصة عندما تمتلك النسبة الأكبر من رأس مال المؤسسة، ولديها غالبية الأصوات في هيئات صنع القرار، ويمكنها تعيين أكثر من نصف أعضاء الهيئة الإدارية والإشرافية فيها³.

7. إجراءات المعالجة المنهجية للبحث :

تطلب اجراء هذا البحث جملة من المسالك الاجرائية لضبط المعلومات النظرية والميدانية المحصلة ،وذلك على النحو الآتي:

7-1 المنهج المستخدم في البحث:

جرى الاعتماد على الطريقة الوصفية في رصد مختلف الضغوطات التي تواجهها عملية التشغيل، والكشف عن الضغوط المتنوعة التي تحيط بالتشغيل في سوق العمل كدور القطاعين العام والخاص في التقليل من البطالة، الى جانب الصعوبات التي تتعلق بالبيئة وشروط الاستثمار وندرة الموارد الاولية وغيرها

7-2 مجتمع الدراسة وعينة البحث

جرت عملية البحث في مصنع الاسمنت بدائرة الماء الابيض ولاية تبسة ،الذي يشتغل فيه 329 عاملا وتم اختيار عينة بالطريقة المنتظمة شكلت 30% من مجتمع العاملين بلغ حجمها 99 عاملا توزعت كما يلي:

¹ Dakin, Stephen, Armstrong, J. Scott (1989). "Predicting job performance: A comparison of expert opinion and research findings." International Journal of Forecasting. 5 (2): 187-94.
doi:10.1016/0169-2070(89)90086-1 .

² S.I. Jacques et R. Pierre : Marche e travail, Encyclopaedia universalis, France, 1995,p 1.

³ L'Entreprise publique. Retrieved online from:
http://www.toupie.org/Dictionnaire/Entreprise_publicue.htm 12/10/ 2019 at 12^H:00

جدول 1: يبين توزيع العاملين في مجتمع البحث وعينته حسب المستوى الوظيفي.

	المجتمع		العينة	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
إطارات	95	28.88%	28	28.28%
مشرفون	109	33.13%	33	33.34%
منفذون	125	37.99%	38	38.38%
المجموع	329	100%	99	100%

المصدر: إعداد الباحثين.

7-3 أداة البحث:

اعتمد هذا البحث على استبيان تكون من محورين أساسيين؛ الأول تعلق بالبيانات العامة ضم 05 أسئلة (الجنس، السن، الخبرة، المستوى الوظيفي والمؤهل العلمي) مع التركيز على المستوى الوظيفي الذي شكل الخاصية الفارقة في تحليل البيانات وتفسيرها. أما المحور الثاني فقد اشتمل على 10 عبارات تخص ظاهرة الضغوط التي يمارسها سوق العمل بمختلف مكوناته على التشغيل، وقد تمّ تحكيمة بتوزيعه على 06 محكمين بعد صياغته في صورته الأولية، حيث بلغ مستوى الصدق 86.51% وهو مستوى مرتفع أهلها بعد الاستفادة من ملاحظات المحكمين للتطبيق الأولي على عينة استطلاعية حجمها 09 عمال، وأسفرت عملية حساب مستوى ثباتها بطريقة التجزئة النصفية على نسبة 73% لقيمة ارتباط بيرسون وبعد التعديل بلغ مستوى ثبات الاستبيان بكامله نسبة 84% مما جعله جاهزاً للتطبيق الميداني النهائي، حيث وزعت في الفترة الممتدة من نهاية 2017 وبداية 2018 على ما تبقى من العينة بعد استبعاد العينة الاستطلاعية أي على 90 عاملاً. بالإضافة إلى الاستبيان كأداة رئيسية في البحث دعم الباحثان هذا الباحث بأداة المقابلة الحرة 05 مبحثين من المسؤولين في إدارة الموارد البشرية في المؤسسة مجال الدراسة من أجل إثراء المعلومات المحصلة ميدانياً.

7-4 طرق تحليل المعلومات:

أُعتمد في تحليل بيانات هذا البحث على برنامج SPSS¹، حيث استخدم الباحثان جملة من المقاييس الوصفية لتحليلها وقراءتها في جداول مركبة حوت التكرارات والنسب المئوية إلى جانب مقياس كاي مربع للاستدلال على الفروق في اجابات المبحوثين.

8. تصنيف المعطيات الاحصائية للبحث وتحليلها:

جدول 2. يمثل نتائج استجابات العينة على عبارات الاستبيان

الإجابة	المستوي الوظيفي	نعم		لا أدري		لا		Σ	
		ت	%	ت	%	ت	%	ت	%
1- قدرة القطاع العام على التقليل من حجم البطالة في سوق العمل	إطارات	14	53.8	12	46.2	0	0	8	8.9
	مشرفون	25	83.3	2	6.7	3	10	19	21.1
	منفذون	24	70.6	5	14.7	5	14.7	63	70
	Σ	63	70	19	21.1	8	8.9	90	100

¹ IBM Corp. Released 2011. IBM SPSS Statistics for Windows. Version 20.0. Armonk, NY: IBM Corp .
357

11.502= χ^2 a 4=Df 0.02 =Sig	4.4	4	0	0	26.7	7	73.1	19	إطارات	2- قدرة مؤسسة الإسمنت على توفير مناصب عمل جديدة
	17.8	16	0	0	6.7	2	93.3	28	مشرفون	
	77.8	70	11.18	4	20.6	7	67.6	23	منفذون	
	100	90	4.4	4	17.8	16	77.8	70	Σ	
a11.417= χ^2 4=Df 0.02=Sig دال=Dcs	15.6	14	15.4	4	0	0	84.6	22	إطارات	3- إمكانية القطاع الخاص من النهوض بالتشغيل في ولاية تبسة.
	10	9	16.7	5	3.3	1	80	24	مشرفون	
	74.4	67	14.7	5	23.6	8	61.7	21	منفذون	
	100	90	15.6	14	10	9	74.4	67	Σ	
a 1.514= χ^2 4 =Df 0,82 =Sig دال=Dcs	53.3	48	46.1	12	15.4	4	38.5	10	إطارات	4- استعداد القطاع الخاص لتحمل مسؤولية استيعاب جزء من البطالين في منطقة تبسة.
	11.1	10	60	18	10	3	30	9	مشرفون	
	35.6	32	53	18	8.8	3	38.2	13	منفذون	
	100	90	53.3	48	11.1	10	35.6	32	Σ	
χ^2 a38.593= 4=Df 0,00=Sig	51.1	46	100	26	0	0	0	0	إطارات	5- درجة ملائمة ظروف الاستثمار في منطقة تبسة للقيام بنشاطات منتجة.
	4.5	4	43.3	13	6.7	2	50	15	مشرفون	
	44.4	40	20.6	7	6.9	2	50	25	منفذون	
	100	90	51.1	46	4.5	4	44.4	40	Σ	
a 6.041= χ^2 4 =Df 0.19=Sig دال=Dcs	91.1	82	84.6	22	0	0	15.4	4	إطارات	6- سبب غياب استثمارات خاصة في مجال الإسمنت في منطقة تبسة إلى ندرة المادة الأولية.
	2.2	2	96.7	29	3.3	1	0	0	مشرفون	
	6.7	6	91.2	31	2.9	1	5.9	2	منفذون	
	100	90	91.1	82	2.2	2	6.7	6	Σ	
a 35.963= χ^2 4=Df 0,00=Sig	61.1	55	42.3	11	38.5	10	19.2	5	إطارات	7- علاقة غياب استثمارات خاصة في مجال الإسمنت في منطقة تبسة بارتفاع تكاليف المنتج.
	12.2	11	90	27	0	0	10	3	مشرفون	
	26.7	24	50	17	2.9	1	47.1	16	منفذون	
	100	90	61.1	55	12.2	11	26.7	24	Σ	
3.540= χ^2 4=Df 0.47=Sig دال=Dcs	25.6	23	34.6	9	15.4	4	50	13	إطارات	8- علاقة غياب استثمارات خاصة في مجال الإسمنت باحتكار الإنتاج في هذا النشاط.
	10	9	23.3	7	6.7	2	70	21	مشرفون	
	64.4	58	20.6	7	8.8	3	70.6	24	منفذون	
	100	90	25.6	23	10	9	64.4	58	Σ	
a 8.737= χ^2 4=Df 0,06=Sig دال=Dcs	51.1	46	69.2	18	11.6	3	19.2	5	إطارات	9- علاقة غياب استثمارات خاصة في مجال الإسمنت بالأضرار البيئية الناجمة عن إنتاجه.
	10	9	43.3	13	3.3	1	53.3	16	مشرفون	
	38.8	35	44.1	15	14.7	5	41.2	14	منفذون	
	100	90	51.1	46	10	9	38.8	35	Σ	
15.126= χ^2 a 4=Df 0,00=Sig دال=Dcs	16.7	15	23.1	6	46.1	12	30.8	8	إطارات	10- علاقة غياب استثمارات خاصة في مجال الإسمنت بصعوبة شروط الاستثمار في هذا النشاط في هذه المنطقة.
	24.4	22	6.7	2	16.6	5	76.7	23	مشرفون	
	58.9	53	20.6	7	14.7	5	64.7	22	منفذون	
	100	90	16.7	15	24.4	22	58.9	53	Σ	

المصدر : من إعداد الباحثين

يبدو من خلال نسب العبارة الأولى في الجدول أعلاه أن معظم العمال بالمصنع رغم اختلاف مستوياتهم الوظيفية يرون أن القطاع العام له القدرة على توفير مناصب عمل جديدة حيث يعتقد الباحثان بأن هذه النسبة الكبيرة (70%) ترجع من جهة إلى قدرة القطاع العام في استعادة نسب من البطالين، ويعود من جهة أخرى إلى ضعف الاستثمار الخاص وعدم استعداده لخوض غمار النشاطات المنتجة وانشغاله بنشاطات هامشية سريعة العوائد وقليلة المخاطر، ذات طابع تجاري محض، مما يؤكد لديهم ضرورة الحاجة إلى القطاع العام للنهوض بالنشاط المنتج وبالتالي توفير مناصب شغل واسعة للبطالين، لتأكدهم انتهازية أصحاب المال الخاص وضعف روح المخاطرة والمبادرة لديهم، إلى جانب الدّهنية البيروقراطية المتصلبة المميزة للعقلية الوطنية عموماً؛ في حين أنّ نسبة الذين يعتقدون بعدم قدرته على الحد من مستوى البطالة ضعيفة 8.9% ومعظمهم من فئة المنفذين التكنوقراطيين، الذين يرون ضعف كفاءته ومردوديته مما يجعله غير مؤهل للنهوض بمستوى

التشغيل. في حين ظهرت نسبة الذين هم غير متأكدين من قدرته على ذلك بـ 21.10 % وهي نسبة معتبرة تبين إما عدم درايتهم بمعطيات النشاط في القطاع العام أو ترددهم في الحكم على قدرته في الحد من البطالة أو لتحفظهم على مثل هذه الأسئلة المتعلقة بالقطاع الذي يشتغلون فيه... من هنا تبين لنا وجود اختلافات في الرؤى بين العمال، وما دعم هذه الاختلافات هي نتيجة كاي تريخ المحسوبة 16.729 وهي أكبر من نظيرتها الجدولية 9.488 ، وأيضا مستوى الدلالة المحسوب = 0.00 وهو أصغر من مستوى الدلالة المحدد في الدراسة مما يبين وجود فروق دالة إحصائية في استجابات العينة في قدرة القطاع العام التقليل من حجم البطالة في سوق العمل.

في حين يتجه معظم أفراد العينة في العبارة الثانية إلى الإقرار بقدرة المؤسسة محل الدراسة على توفير مناصب عمل جديدة للبطالين بنسبة معتبرة قدرت بـ 77.80 %، ويفسر الباحثان هذا الاتجاه العام إلى طبيعة نشاط المؤسسة حيث تعد مادة الاسمنت مادة حيوية في النشاط الاقتصادي وذات استهلاك واسع لارتباطها بالمشاريع السكنية من جهة، ولتعلقها بالمشاريع التنموية العامة والخاصة من جهة أخرى، والطلب المتزايد على المادة الذي خلق نوعا من عدم التراكم في إنتاج المادة، فمهما ارتفعت مستويات الإنتاج هناك دائما حاجة إلى زيادته، وفي ذلك حاجة إلى يد عاملة جديدة تغطي النقص الموجود في الإنتاج؛ بينما كانت نسبة 17.8 % غير متأكدين ما إن كانت مؤسسة الاسمنت تستطيع توفير مناصب عمل جديدة للبطالين، ويرجع السبب حسب الباحثان إلى عدم معرفتهم بكل ما هو إداري بمؤسسة الاسمنت خاصة وأنه يوجد إطارات تقنية تنفيذية يعملون في الجانب الفني الإنتاجي فالذي يعمل في مركز العملية الإنتاجية يوميا يمكنه (حسب المقابلات التي جرت خلال فترة توزيع الاستبيان على العمال) عد المناصب الشاغرة أو تقدير عدد الموظفين المطلوبين، وأما الذين أفروا بأن المؤسسة لا يمكنها توفير مناصب عمل للبطالين فنسبتهم ضعيفة جدا مقارنة بالنسب السابقة و قدرت بـ 4.4 % فقط، من هنا نتجت اختلافات في الإجابات بين المستويات الثلاث وما يدعم وجود هذه الفروق هو قيمة مربع كاي المحسوبة 11.502، والتي هي أكبر من نظيرتها الجدولية (9.488) وبمستوى معنوية (0.02) وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد مما يبين أن هناك فروقا دالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 في استجابات أفراد العينة حول إن كان يمكن لمؤسسة الاسمنت أن توفر مناصب عمل جديدة ويرجع الباحثان هذه الفروق إلى طبيعة نشاط المؤسسة (الاسمنت مادة حيوية) في النشاط الاقتصادي الوطني وكثرة الطلب عليها في السوق الجزائرية.

أما العبارة الثالثة توضح بياناتها في الجدول أن معظم المبحوثين 74.4 % ترى أن القطاع الخاص في تبسة يمكنه النهوض بالتشغيل و باتفاق كل الفئات المهنية، حيث كانت نسبة الاطارات 84.6 % وكذلك المشرفين 80 %، في حين قاربت نسبة المنفذين 62 %. ويرجع الباحثان الأمر إلى ما تتوفر عليه الولاية من إمكانيات بشرية ومادية طبيعية تجعلها قطبا صناعيا وطنيا وحتى دوليا بامتياز لو تم الاستثمار فيه، فهي تملك من المواد الطبيعية المختلفة (رمل، كلس، حديد، فوسفات، الحجر الرملي، زنك...) ما يؤهلها لأن تنشأ مصانع لصناعات إنتاجية مختلفة، وخلق توليفة صناعية متكاملة بين الصناعات الاستخراجية والتحويلية، والتي تعتبر من المدخلات الرئيسة التي تعتمد عليها كل القطاعات الأخرى، وخاصة في البناء والأشغال العمومية، ومن خلالها يمكن توفير مناصب عمل جديدة نتيجة لوفرتها، إلا أن استغلالها غير مدروس وغير رشيد، فمن خلال ما خرج به السيد والي ولاية تبسة في أول لقاء له مع الصحافة يوم 2017/08/17 أنّ من بين الأولويات الحالية للولاية هو الاستثمار، والبحث عن مصادر تمويلية جديدة للولاية، وكذلك قطاع التشغيل والذي يسمح بإعطاء أهمية خاصة للاستثمارات في ولاية تبسة وكل ما يساهم في تطويرها¹ في حين نسبة 15.6 % من المبحوثين ترى أن القطاع الخاص بالمدينة لا يستطيع أن ينهض بعملية التشغيل، فحسب ما جاءت به المقابلات الحرة مع بعض المبحوثين من كل الفئات المهنية، نجد أنهم يرجعون سبب هذا إلى التجارة غير الشرعية وعمليات التهريب على كامل الشريط الحدودي، مما جعل شباب المنطقة غير متفائل بمستقبل الشغل بالولاية تماما، إذن من خلال ما سبق يتبين لنا أن أرضية الاستثمار في المنطقة موجودة وفي كل القطاعات، صناعية وزراعية وحيوانية وسياحية...

¹ جريدة النصر الإلكترونية، والي تبسة يصرح في أول لقاء مع الصحافة، مقال لـ ساكر الجموعي، يوم 2017-08-18.

كما تظهر جليا الفروق في إجابات الباحثين ومن كل الفئات المعنية التي تشتغل بالمؤسسة حول إمكانية القطاع الخاص في النهوض بالتشغيل في ولاية تبسة من عدمه، وما يدل على وجود هذه الاختلافات هي قيمة كاي مربع المحسوبة التي تساوي 11.417 وهي أكبر من نظيرتها الجدولية 9.488 وكذلك مستوى الدلالة الإحصائية المحسوب الذي يساوي 0.02 وهو أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذه الدراسة 0.05 مما يؤكد وجود هذه الفروق الإحصائية الدالة.

وتوضح المعطيات الإحصائية المبينة في الإجابة على العبارة الرابعة في الجدول أن أكثر من نصف الباحثين بنسبة فاق 53% يرون أن القطاع الخاص في مدينة تبسة لا يستطيع تحمل المسؤولية لاستيعاب جزء من بطالي المنطقة وباتفاق جميع الفئات المهنية، خاصة فئة المشرفين بنسبة 60%، تليها فئة المنفذين بـ 53% وأخيرا فئة الإطارات بنسبة 46.1%، فبالرجوع إلى المقابلات الحرة التي أجريت مع بعض الباحثين تبين للباحث أن من بين أهم أسباب عزوف القطاع الخاص على الاستثمار في الولاية عراقيل مختلفة تعترض المستثمرين أهمها تلك المتعلقة بالإدارة والوثائق الإدارية، حيث أن الإدارة العمومية في الولاية تتسم بالبيروقراطية والتقصير وثقل الإجراءات وبالتالي تتحمل مسؤولية ضعف وتيرة توظيف جزء من بطالي المنطقة، وهذا أكبر دافع لإحباط المستثمر الخاص في تشكيل المؤسسات الخاصة فحسب دراسة أجراها مناح رفيق¹ حول التشغيل في إقليم تبسة توصل إلى أن الأطر التنظيمية والهياكل الإدارية اللازمة لمتابعة سير عمل المؤسسات الخاصة غائبة تماما، وكذلك يبدو للباحثين غياب المكاتب الخاصة بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروعات وتقييمها وإبداء الرأي حولها، كذلك غياب دور الإدارة المحلية لولاية تبسة في مجال القيام بالدراسات وإقامة المدن، والتجمعات الصناعية والخدمية، كذلك ارتفاع تكاليف الإجراءات الإدارية وكثرة الرخص والوثائق المطلوبة من المستثمر للموافقة على الاستثمار، حيث يتطلب ذلك وقتا كبيرا، بالإضافة إلى غموض التشريعات والقوانين المتعلقة بالاستثمار أثناء تطبيقها، مما يؤدي بالمستثمر التبسي إلى تفضيل مناطق أخرى خارج الولاية، أيضا غياب ثقافة التنوع لدى المستثمرين في انتشار المؤسسات الخاصة إذ يركزون على نشاطات معينة، معتمدين على عنصر التقليد، بدلا من ابتكار منتجات جديدة في مجالات حديثة تساهم في استعرا ب جزء من فئة الشباب البطال، خاصة خريجي الجامعة وذلك من أجل رسم مستقبل أفضل للولاية ومواردها البشرية البطالة. نتيجة لهذه الأسباب وغيرها لا يستطيع أصحاب رؤوس الأموال أن يغامروا بإنشاء مؤسسات خاصة لما في الولاية من عراقيل تناولناها سابقا. وهذا ما سيؤدي حتما إلى عدم التكفل بالشباب البطال من طرف هذا القطاع الحساس مما يحول دون استيعاب جزء من البطالين بالمنطقة. في حين كانت نسبة الباحثين الذين يرون أن القطاع الخاص مستعد لذلك هي 35.6% والملاحظ لتعاليق الجداول السابقة يستنتج أن منطقة تبسة غنية في مجال القطاع الإستخراجي فهو مهم جدا في إحداث التقدم الصناعي والتحويلي بالمنطقة مما يؤهلها لأن تكون قبلة للمستثمرين. ذلك أن الاستثمار في هذه المجالات من طرف الخواص يجعل هذا القطاع يستقطب الكثير من اليد العاملة العاطلة عن العمل. إذن من خلال ما سبق يظهر اتفاق كل الفئات المهنية مما يبين غياب فروق في الإجابات، وقيمة مربع كاي المحسوبة والتي تساوي 1.514 وهي أصغر من نظيرتها الجدولية 9.488 تؤكد، وكذلك مستوى الدلالة المحسوب 0.82 أكبر من المعتمد في الدراسة 0.05.

والملاحظ من خلال القراءة الإحصائية للمعطيات البيانية للعبارة الخامسة بالجدول أعلاه بأن نسبة الباحثين الذين تبنوا إلى أن ظروف الاستثمار بالمنطقة غير ملائمة للقيام بنشاطات منتجة هي 51.10% ومعظمها من الإطارات، وجميعهم متفقون على أن المناخ الاستثماري فيها غير ملائم لذلك ويؤيدهم في ذلك جزء من المشرفين وقليل من المنفذين، في حين بلغت نسبة القائلين بأن المناخ الاستثماري بتبسة ملائم بنسبة 44.40% وأغلب هؤلاء من فئة العمال المنفذين، ويرأي الباحثان يعود هذا الفرق إلى أن الراضين لملائمة

¹ رفيق مناح، تحليل سوسيولوجي لديناميكية التشغيل بإقليم تبسة، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة باجي مختار عنابة، قسم علم الاجتماع، إشراف عبد الحكيم بوهروم، 2009-2010، ص 154.

الجو الاستثماري للنشاط المنتج بتبسة هم من الإطارات المسيرة التي تتعامل مع الواقع البيروقراطي المتصلب الذي يميز الإدارة عموماً بالبلاد والأكثر تعقيداً بتبسة، مما يجعلهم ينظرون من هذه الزاوية إلى عدم توفر مناخ استثماري مساعد على النهوض بالنشاطات المنتجة، إلى جانب صيغة النشاطات غير الرسمية بهذه الولاية وفي مقدمتها عمليات التهريب المختلفة، باعتبارها ولاية حدودية مجاورة لبلدين عربيين شرقاً. إنّ هذه النشاطات أكثر مرونة وعوائدها سريعة وكبيرة، رغم المخاطر الواسعة المحدقة بها. بينما ذهب المنفذون التقنيون إلى أن المناخ الاستثماري ملائم للنشاط المنتج بتبسة من حيث الإمكانيات الطبيعية، وتوفر المواد الأولية، وكذلك الموقع الجيوسياسي للولاية الذي يؤهلها لأن تكون قطبا اقتصاديا إنتاجيا إقليميا ودوليا دون منازع. وتؤكد نتائج كاي تربيع هذه الفروقات بين الفئتين حيث بلغت قيمة كاي تربيع 38.593 المحسوبة طبعاً، وهي أكبر من القيمة الجدولية 9.488 وأيضاً قيمة المعنوية 0.00 أصغر من مستوى المعنوية المعتمد في هذه الدراسة 0.05 وتبقى كلا النظرتين ضعيفة إذا تعرفنا على دواعي اتجاه كل من الإطارات الإدارية والتقنيين المنتجين لجو ملائمة المناخ الاستثماري للنشاطات المنتجة أو عدم ملائمتها كما سبق وفسر الباحثان، وهذا طبعاً سوف يؤثر سلباً على عملية التشغيل.

في حين يتبين لنا من خلال قراءة النسب المئوية للعبارة رقم 06 في الجدول بأن هناك اتفاقاً كاملاً بين مختلف العاملين الباحثين على اختلاف مستوياتهم الوظيفية بأن أحجام القطاع الخاص عن الاستثمار في مجال الاسمنت لا يعود إلى ندرة المادة الأولية حيث تقدر هذه النسبة بأكثر من 91% في مقابل نسبة ضعيفة جداً تقدر بـ 6.7% فيما يخص القائلين بأن غياب الاستثمارات الخاصة يعود إلى ندرة المادة الأولية وفي الحقيقة أن هذا المنحى صحيح، لأن المطلاع على ما تسخر به الولاية من ثروات طبيعية يدرك بأن المواد الأولية متوفرة وبشكل كبير إذ توجد بها أكبر المناجم الوطنية والإقليمية للحديد والفوسفات إلى جانب الرمال الكلسية الداخلة في تركيبة إنتاج مادة الاسمنت مما جعل تفسير غياب الاستثمارات الخاصة في هذا القطاع بندرة المادة الأولية تفسيراً ضعيفاً ومجانبا للصواب، بل يعود ذلك في رأي الباحثان إلى التكاليف الباهظة التي تتطلبها عملية الإنتاج من جهة وإلى طول الحصول على عوائد الاستثمار في هذا النوع من الإنتاج من جهة أخرى، وإلى المعوقات البيروقراطية الشديدة التي تتميز بها بيئة الاستثمار للبلاد من جهة ثالثة. وتدعم نتائج كاي تربيع هذا المنحى التفسيري بحيث لا توجد فروق دالة إحصائية 0.05، بحيث أن معظم إجابات هذا الجدول تسير في اتجاه واحد وذلك لرفض إرجاع ضعف الاستثمارات الخاصة في مجال الاسمنت إلى ندرة المادة الأولية، بل هناك عوامل أخرى كالبحث عن العوائد السريعة وعدم استعداد القطاع الخاص المخاطرة في سوق إنتاج الاسمنت الشديد التقلب والتغير دولياً. فرغم توفر المادة الأولية المستعملة في تركيبة الاسمنت إلا أن الخواص لا يجذبون الاستثمار في هذا القطاع رغم حيويته مما يجعل عروض العمل في هذا المجال الانتاجي ضعيفة في تبسة ومقتصرة على المؤسسة الحكومية الوحيدة بالمنطقة (مؤسسة الماء الأبيض للإسمنت تبسة) مجال الدراسة، وبالتالي تكون غير قادرة على المساهمة الفعالة في الحد من البطالة والنهوض بعملية التشغيل.

ومن خلال معطيات العبارة رقم 07 بالجدول أعلاه، يتبين لنا أن معظم أفراد العينة بنسبة فاق 61% يرون أن غياب الاستثمارات الخاصة في مجال الإسمنت في منطقة تبسة ليس راجع إلى ارتفاع تكاليف المنتج خاصة فئة المشرفين بنسبة 90%، في حين كانت نسبة أعوان التنفيذ والإطارات متقاربة وهي 50% و 42.3% على التوالي، فمن خلال الدراسة الاستطلاعية في الميدان وبالضبط في المصنع، ومن خلال بعض المقابلات الحرة مع المشرفين على العمل، فإن المؤسسة تحقق أهدافها الإنتاجية قبل الموعد 500000 طن سنوياً ومسخرة لتمويل 5 ولايات بالشرق، ولم يتم إتخاذ إجراءات لرفع كمية الإنتاج، حسب القدرة المتوقعة لهذه الوحدة الصناعية، فالمؤسسة مطالبة برفع إنتاجها، وتوجيه الدعم إلى الوحدات الصناعية لتحديد تجهيزاتها ومضاعفة عدد الأفراد لزيادة الإنتاج وبالتالي توظيف يد عاملة جديدة، وكذلك المنتج عند خروجه من المؤسسة يوزع بالسعر المرجعي المتفق عليه، لكن ربما ارتفاع الأسعار ترجع إلى المضاربة وإحتكار المنتج خاصة وأن الأرقام تؤكد أن البرامج التنموية للولايات الخمس الممولة من طرف مؤسسة الإسمنت بنسبة تتجاوز 22 ألف مليار

سنتيم، في مختلف برامج التنمية، بالإضافة إلى ارتفاع عدد الموزعين بالجملة والتجزئة، إذن ان غياب الاستثمار في مجال الإسمنت في مدينة تبسة ليس مرجعه ارتفاع تكاليف المنتج وإنما حسب يعود إلى الشروط البيروقراطية السلبية للقائمين على عملية الاستثمار بالولاية من جهة، وإلى التفكير في الربح السريع من طرف الخواص خاصة، عن طريق إتباع طرق أقل تكلفة وعوائد كثيرة مالياً على وجه الخصوص، وفي مقدمة هذه الطرق عملية التهريب والأموال المحققة منها، حيث وفي تقرير لمديرية الجمارك بلغت قيمة البضائع المحتجزة 260 مليار سنتيم كرسوم عائدات خلال سنة 2016 بالإضافة إلى 60 مليار سنتيم كعائدات بيع المواد بالمزاد العلني والتي لم تستطع المديرية حجزها¹.

هذا الرقم الكبير يجعل من الذي يفكر في الاستثمار ان يضع في رأسه الاستثمار غير الشرعي لأنه يذر أموالاً وعائدات كبيرة وبتكاليف قليلة، هذا الأمر يضر إلى حد كبير الاقتصاد الوطني ويضعف القدرة التشغيلية للولاية، في حين كانت نسبة المبحوثين الذي يرون غياب استثمارات خاصة في مجال الإسمنت بولاية تبسة يرجع إلى ارتفاع تكاليف إنتاج الإسمنت 26.7% واغلبهم من فئة المنفذين بنسبة 47.1% وهي نسبة لا بأس بها، حيث يرجع الباحثان ذلك إلى عدم بداية هذه الفئة المهنية (فئة التنفيذ) بالتكاليف المختلفة لإنتاج مادة الإسمنت فهي مجرد آراء تبين أن مجموعة كبيرة من فئة العمال المنفذين .

من هنا يظهر جليا الاختلاف في الرأي بين الفئات المعنية في هذا المجال وما يدل على ذلك هو قيمة كاي تريبع المحسوب والتي تساوي 35.963 وهي أكبر مقارنة بالجدولية 9.488 ، وكذلك قيمة مستوى الدلالة الإحصائية المحسوب يساوي 0.00 ، مقارنة بمستوى الدلالة المعتمد عليه في الدراسة 0.05، مما يؤكد وجود فروق دالة إحصائية فيما يخص هذا الجدول وبياناته.

ومن خلال القراءة الإحصائية لمعطيات العبارة الثامنة بالجدول يتبين أن 64.4% من المبحوثين يرجعون غياب الاستثمار الخاصة إلى احتكار المنتج في هذا النشاط من قبل جهات متنفذة مما يجعل هناك ندرة من حيث إقبال الخواص على النشاط في قطاع الاسمنت، حيث أن المصنع الخاص في منطقة الشرق لصنع الاسمنت هو مصنع المسيلة، رغم وجود مناطق أخرى وخاصة في تبسة وما جاورها ملائمة لإنشاء مصانع لإنتاج الاسمنت حيث تتوفر على المادة الأولية بكثرة "تتواجد المواد الأولية ببلديات مجاورة، فالحديد الثلاثي يتم استخراجها من بلدية الوزنة وجبل العنق وبئر الكاهنة، والجبس من دائرة بئر العاتر"².

ورغم المشاريع الاستثمارية الضخمة في قطاع البناء والسكن التي تشرف عليها الدولة إلا أن النشاط في هذا الإنتاج (الاسمنت) يبقى ضعيفا وبالتالي في غير صالح تلك السياسة، ولذا كان من المتوقع ان تتم المبادرة في الإنتاج من قبل الخواص أو القطاع العام، والسؤال الآخر المطروح لماذا لم يتم توسيع النشاط من قبل مؤسسة الاسمنت تبسة؟ يبدو أن عامل الاحتكار يبرز كأحد العوامل الأساسية المفسرة لعدم الظهور من يبادر بالاستثمار في الاسمنت أو توسيع نشاط المؤسسات القائمة، مما يحد من عملية استخدام مناصب عمل جديدة ويفوت الفرصة على البطالين للاشتغال بهذا القطاع الحيوي لصالح الاستثمارات الهامشية للتجار المستوردين للإسمنت من الدول المجاورة بينما يرى 25.6% من المبحوثين بأن الاحتكار ليس سببا لغياب الاستثمار في قطاع الاسمنت بل يرجع إلى عوامل أخرى قد تمت الإشارة إليها سابقا، بل أن هناك 10% من المبحوثين غير متأكدين بأن الاحتكار سببا لغياب الاستثمار في قطاع الاسمنت، وتدل نتائج كاي تريبع على عدم وجود فروق دالة، فأغلبية المبحوثين يتصورون بأن الاحتكار يعد أبرز العوامل المفسرة لغياب النشاط الخاص بقطاع الاسمنت، مما يساهم في عملية تعقد البطالين في المنطقة... حيث بلغت قيمة كاي تريبع المحسوبة 3.54 وهي أصغر من نظيرتها الجدولية 9.488 وبمستوى دلالة إحصائية محسوب يساوي 0.47 أكبر من الدلالة الإحصائية المعتمد في هذه الدراسة 0.05، مما يبين أنه لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في استجابات أفراد العينة على هذه العبارة.

¹ قناة النهار الجزائرية، تقرير عن معاناة الجمارك مع التهريب في مدينة تبسة، النشرة الإخبارية ليوم 26-01-2017 .

² مصنع الاسمنت تبسة ، الوثائق المقدمة من طرف إدارة الموارد البشرية.

في حين بيّنت نتائج العبارة التاسعة بالجدول أنّ أكثر من نصف أفراد العينة (51.1%) لا يعتبرون أن غياب الاستثمار في المدينة يرجع إلى حدوث الاضرار البيئية، بينما يُرجع 38.9% إلى حدوث أضرار تؤثر على البيئة عامة والمواطن على وجه الخصوص، في حين كانت نسبة 10% دون رأي. وبالنظر إلى المعطيات التفصيلية نلاحظ أنّ معظم الإطارات بواقع 18 إطار من 26 لديهم رؤية واضحة عن الموضوع بحكم مسؤولياتهم وبالتالي فإن أضرار البيئة الناتجة عن إنتاج مادة الإسمنت لا علاقة لها بغياب الاستثمار، علماً أن هناك طرق تقنية وفرتها التكنولوجيا الحديثة تمنع التلوث وتسمح بالتصفية والصيانة. وبالتالي يمكن تجنب المخاطر البيئية، وبالرجوع إلى ما صرّح به الإطارات في المقابلات بأنّه تمّ تغيير قيادة المؤسسة بقيادة جديدة السنة الماضية وأدخلت تغييرات على مستوى الإنتاج من حيث التكنولوجيا وطرق العمل ما أعطى الفرصة للكثير من الإطارات لتقلد مناصب إشرافيه كان لها الدور الأساسي في وضع استراتيجية محكمة لعملية الصيانة استخدام وأساليب حديثة في الكف من التلوث. أما الخمس إطارات الآخرين والثلاث الذين لا رأي لهم فتقدير الباحث أن الأمر يرجع إلى عدم مباشرة العمل في الميدان واكتفاؤهم بالعمل الإداري وليس التقني، وبالتالي عدم خبرتهم وتخصّصهم في المجال التقني الذي يختص بالمخاطر المختلفة المتعلقة بمجالات الصيانة والتصفية ومنع التلوث، أما بالنسبة للمستويات الوظيفية الأخرى فجاءت متقاربة في الإجابة حيث عبر المشرفون بعدم إرجاع غياب الاستثمار إلى الاضرار البيئية بواقع 16 مفردة، مقابل 14 من المنفذون مقابل 05 اطارات فقط وذلك بحكم أن الأمر لا يعينهم، وبالتالي ليست لديهم رؤية واضحة. وعليه وبالنظر إلى واقع مؤسسة الإسمنت فإن النتائج المحصل عليها جاءت طبيعية بحكم أن الفئة الأحق بالتعاطي مع هذا الموضوع هي فئة الإطارات.

وعليه فإن البيانات في هذا الجدول تشهد اتفاق وفي كل إجابات الفئات المهنية، مما يدل على عدم وجود فروق إحصائية وما يؤكد ذلك هو قيمة كأي تربيع المحسوبة = 8.737 وهي أصغر من قيمة الجدولية 9.488، وكذلك مستوى المعنوية = 0.06 بدرجات حرية 04 وهو أكبر من القيمة المعنوية المعتمدة.

رغم التسهيلات التي وضعتها الجهات المسؤولة لجلب الاستثمارات المنتجة المحلية والأجنبية، إلا أن هذه الاستثمارات تبقى ضعيفة في الجزائر حسب الإحصائيات الدولية، لذلك ذهب أغلب المبحوثين في الإجابة على العبارة رقم 10 بنسبة تقارب 59% إلى تأكيد صعوبة شروط الاستثمار في نشاط صناعة الاسمنت في الجزائر عموماً ومنطقة تبسة على وجه الخصوص، فالشروط القانونية والإدارية شديدة التعقيد وطويلة زمنياً، مما يتنافى وقواعد الاستثمار الاقتصادي التي تتطلب السرعة في الإجراءات، مما تطلب من وزارة التجارة اتخاذ تدابير سريعة تخص دراسة ملفات الاستثمار الأجنبي والوقت المحدد لها حين كان في الماضي ملف الاستثمار يستغرق 18 شهر كاملة لكن من الآن فصاعداً تستغرق دراسته مدة شهر فقط وهذا حسب تصريح لوزير التجارة للإذاعة الوطنية¹ وذلك من أجل تسهيل العملية والنهوض بالاقتصاد الوطني في كل المجالات، وتحدد أيضاً أهمية عامل الوقت في قواعد لعبة الاستثمارات المنتجة ذات الطابع الخاص، فالوقت عند أصحاب المال والأعمال يساوي أرباحاً وفوائد مالية يجب اغتنامها، غير أن إجراءات الحصول على تراخيص الاستثمار والعقارات اللازمة لذلك والأموال التي يتطلبها نشاط الانتاج بقطاع الاسمنت طويلة جداً ومعقدة وتحتاج إلى صبر كبير ووسائل وعلاقات شخصية واسعة.. مما جعل المستثمر الخاص في غنى عن هذا التعب غير المجدي بل المضيع للمال والجهد والمعرض لفقدان الأعصاب والتعرض للضغوط النفسية والجسدية والمرض... أما نسبة غير متأكدين فهي تقارب ربع المبحوثين 24.4% وهي نسبة معتبرة تبين عدم معرفة هؤلاء بشروط وقوانين الاستثمار في هذا النشاط وغيره، أما نسبة الراضين لصعوبة هذه الشروط فهي 16.7% وهم من الإطارات الإدارية والتنفيذية التي تتصور أن الشروط ملائمة وسهلة للاستثمار وترى أن ضعف الاستثمار كما سبق وأن تطرق إليه الباحثان سابقاً يعود إلى عوامل أخرى لعدم استعداد الخواص للاستثمار في الاسمنت لارتفاع في تكاليفه وطول عوائده وتفضيله للنشاطات الهامشية مما يؤثر سلباً على عملية التشغيل

¹ الإذاعة الوطنية، تصريح وزير التجارة الجزائري، نشرة الثامنة صباحاً، الثلاثاء 3 أكتوبر 2017.

لأن البيئة الاستثمارية الضعيفة تجعل المستثمر في غنى عن المغامرة وتضييع الوقت وهدر الجهد وتحمل مشاق التسلط البيروقراطي والقانوني المتعب، وتدل نتائج كاي تربيع على وجود فروق دالة إحصائية بين مختلف المستويات الوظيفية وإن كانت هذه الفروق وأسبابها فهي تؤثر تأثيراً سلباً على عملية التشغيل وتوفير مناصب عمل جديدة للبطالين في المنطقة.

9. نتائج البحث

بالرغم من التقارب الكبير في نتائج النسب المئوية للمستويات الوظيفية الثلاث على بدائل الإجابات التي كانت في ظاهرها تُبين وجود اتفاق شبه كلي بينهم فيما عُرِضَ عليهم من بنود؛ إلا أنه هناك تباين في وجهات النظر بينهم، وهو ما وضّحته نتائج اختبار كاي تربيع التي جاءت بما غالبية جداول هذه الفرضية وهي فروق معنوية في غالبيتها، معنى هذا أنّ هناك جملة من العوامل والأسباب كانت سبباً في إحداث هذه الفروق والتباينات في استجاباتهم.

يُرجع الباحثان هذه الفروق إلى اختلاف زاوية الرؤية التي ينظر منها كل مستوى وظيفي، ففيما يتعلّق مثلاً بقدرة القطاع العام على تقليص حجم البطالة، وهوماً لمسناه من خلال بعض المقابلات الحرة التي أجريناها مع فئة الإطارات أنّ لديهم رؤية تقوم على إدراك بالتحديات التي فرضها وبفرضها الواقع الاقتصادي الجديد على الدولة على الصّاعدين الداخلي والخارجي، والذي أفرز توجهات مسّت الأيديولوجية الاقتصادية لدى المسؤولين في أعلى هرم السّلطة تمثّلت في تبني، ثمّ تطبيق نهج الخصوصية، في مقابل ذلك نجد مع المنفّذين والمشرفين أنّ هناك اعتقاداً قوياً لديهم في قدرة القطاع العام على التّقليص من حجم البطالة يفوق نظيره لدى الإطارات، سببه عدم دراية هاتين الفئتين بتفاصيل الواقع الاقتصادي العام وبالتّوجهات الجديدة للدولة نحو سياسة التشغيل التي منحت فيها القطاع الخاص مسؤولية امتصاص جزء من البطالين بالسّماح للخواص بإنشاء مئات الآلاف من الشركات الخاصة باختلاف صيغها وأشكالها القانونية.

القول نفسه يفسر استجاباتهم نحو قدرة مؤسّستهم على توفير مناصب عمل جديدة، غير أنّ الأمر هذه المرّة يتعلّق بالمؤسّسة التي يشتغلون فيها والتي من المفترض أن يكون لديهم تصوّرات متطابقة ومنسجمة مع بعضها في ذلك، فبالرغم من تقاربها في صورة التّسبب المئويّة إلا أنّ الأخيرة لا يمكنها أن تبرز الاختلافات بدقّة بين المستويات الوظيفية، وهو الأمر الذي عمل عليه اختبار كاي تربيع، الذي بيّن أنّ هناك فروقاً معنوية بين استجابات المستويات الوظيفية حول هذا الجانب، مردّها ما صرّحت به فئة عمّال التّنفيذ في أثناء المقابلات إلى أنّ المؤسّسة قادرة على توفير مناصب عمل جديدة أمراً صحيحاً، إلا أنّهم لا يعتقدون أنّها تعمل على ذلك حقيقة في الميدان، والدليل على ذلك أن وتيرة التشغيل بطيئة بالمؤسّسة". أمّا بالنسبة لكل من فئة المشرفين والإطارات، فمن باب أنّهم على دراية -إلى حدّ ما- بإمكانات وقدرة مؤسّستهم على التشغيل جاءت ثقتهم بقدرتها على التشغيل عالية.

أمّا فيما يخصّ تفاوت الرّؤى بينهم في مدى قدرة القطاع الخاص أن ينهض بالتّشغيل بالولاية، فمردّها ما يُعائشه نظراًؤهم العاملون في الشركات الخاصة من معاناة، خاصّة فئة المنفّذين من ظروف العمل بشكل عام، فالنّشاطات التي يعمل فيها القطاع الخاص بالولاية وتشتغل فيها هذه الفئة بشكل مباشر معظمها مقاولتيه تخصّ قطاعات كالبناء، الكهرباء، الغاز، الماء... الخ، وهي لا توظّف عدداً كافياً من العاطلين؛ بسبب أنّ الصّفقات التي تمنحها لهم الدولة لا تحتاج عدداً كبيراً منهم، ناهيك عن الصّعوبات المتعلّقة بالحصول على الصّفقات التي يتوقّف عليها استمرار هذه الشركات، وتسويق منتجاتها، وبالأعباء الضّريبية المترتّبة عنها، ثمّ إنّ الدورة الاقتصادية لمعظم هذه الشركات قصيرة فهي تبحث على الرّبح المباشر السّريع على حساب العامل، وهذا دائماً للأسباب السّابق ذكرها، كما أنّ آليات التّشغيل وخطواته فيها لا تتمّ بنفس الشّفافيّة التي في القطاع العام، وليس آخرها المظالم بشتّى أنواعها (التّسريح التّعسّفي، الاقتطاع من الأجر دون وجه حق... الخ) والتي تعرّض إليها هذه الفئة تحديداً، وإن كان -في نظرهم- لهذه الشركات القدرة بالتهوؤ بالتّشغيل بالولاية إلا أنّ ما يحدث لنظرائهم داخلها يبقى بعيداً عن أعين ورقابة الدولة، لهذا نجد أنّه بالرّغم من أنّ استجاباتهم (المنفّدون) كانت معتبرة (61.7%) فيما يخصّ

قدرة القطاع الخاص على النهوض بالتشغيل على مستوى الولاية، إلا أنها تبقى حذرة إذا ما قارناها مع الفئتين الآخرين اللتين استندتا في استجابتهما على هذه العبارة.

ويتفق معظم المنتسبين لهاتين الفئتين على إعطاء مثال عن شركة STARLIGHT للصناعات الكهرو منزلية (غسالات، ثلاجات، مكيفات، تلفزيون) كشركة نجحت في هذا الأمر وامتصت عددا لا بأس به من اليد العاملة المؤهلة تعمل على مستوى وحداتها على مستوى الولاية. تسهيلات لو أُتيحت للخواص لمكثتهم من النهوض بالتشغيل في الولاية، لكن الأمر ليس كذلك، فصاحب الشركة أعلاه مثلاً هو سياسي وبرلماني معروف بالولاية، إضافة إلى أن هناك العديد من العراقيين والصعوبات المتنوعة التي تواجه أصحاب هذه الشركات.

وإذا تمعنا في اجابات العبارة رقم (05) بالجدول سينجلي الغموض فيما يتعلق بوجود هذه الفروق بينهم؛ اختلافات يبررها الباحثان باختلاف مستويات المعرفة بواقع الاستثمار ككل، وبالحقائق الميدانية التي تؤثر فيه سلباً وإيجاباً، فاستجابات فئة الإطارات عن ظروف الاستثمار المحلية يراها الباحثان منطقية وأقرب إلى الواقعية، وهي تعكس المناخ الوطني للاستثمار ككل ومدى جاذبيته لها. أما بالنسبة لاستجابات كل من فئة المشرفين التي جاءت مناصفة تقريباً (ملائمة، وغير ملائمة) واستجابات المنفذين التي كانوا في غالبتهم يرونها ملائمة، فيرى الباحثان أنها استجابات تعبر عن عدم دراية هاتين الفئتين بمعطيات مناخ الاستثمار المحلي حقيقة ومحدداته المتحركة فيه.

أما فيما يخص استجابات أفراد العينة حول ما إذا كان غياب استثمارات خاصة في مجال الاسمنت بالمنطقة يعود إلى ندرة المواد الأولية، فقد أجمعت المستويات الوظيفية كلها أننا ليست نادرة، وهو ما توضحه نتيجة اختبار كاي تربيع للعبارة رقم (06) والتي أشارت إلى أن الفروق بين الاستجابات فروق غير دالة، فالقاضي والداني بالمنطقة يعلم أن مقدرات الولاية من هذه المادة كبيرة، إلا أن عدم استثمار الخواص فيه لا يعود إلى خصوصية المنطقة بقدر ما يعود إلى جملة العراقيين والصعوبات التي تحدثنا عنها سابقاً، إضافة إلى رغبة المتعاملين الخواص الاستثمار في نشاطات تخلو من المخاطرة التي يتسم بها إنتاج هذا النوع من المواد. تقرّبنا هذه النتيجة مباشرة من نتيجة اختبار كاي تربيع للعبارة رقم (08) والتي وضّحت هي الأخرى عدم وجود فروق دالة بين المستويات الوظيفية حول ما إذا كان غياب استثمارات خاصة في مجال الاسمنت سببه احتكار الإنتاج في هذا النشاط، حيث يتفق غالبية الباحثين أن غياب الاستثمار فيها سببه احتكار الدولة إنتاج هذه المادة على مستوى الولاية، فاستمرار إنتاج الدولة في صورة المؤسسة العمومية لمادة الاسمنت لمدة تفوق الـ 20 سنة، بالمنطقة خلق صورة نمطية لدى هؤلاء العاملين أن الدولة تحتكر هذا النشاط بالولاية، لكن إذا ما خرجنا إلى ولايات أخرى لوجدنا أن من الخواص من يشتغل على إنتاج هذه المادة لوحده أو بالشراكة مع الدولة أو مع أجنبي، كبسكرة (من خلال مصنع CILAS للإسمنت الذي أسس بالشراكة بين الإخوة سواكري ومجموعة لافارج، إضافة إلى مركّب البسكرة للإسمنت للإخوة لعموري)، أو الحلفة ووهران (من خلال شركة أسيك للإسمنت).

وبالعودة إلى العبارة رقم (07) بالجدول نجد أن استجاباتهم متباينة حول ما إذا كان غياب استثمارات خاصة في مجال الاسمنت بالمنطقة سببه ارتفاع تكاليف إنتاجها، من خلال قيمة اختبار كاي، وسببه تفاوت دراية هذه المستويات بالتكاليف الحقيقية لإنتاج هذه المادة، وتوضّح تفاصيلها أن غالبية المشرفين (90%) يُشيرون إلى أن غياب استثمارات الخواص في إنتاج الاسمنت بالمنطقة ليس سببه التكاليف المرتفعة لإنتاجها، بقدر ما هو في المضاربات التي تتعرض لها هذه المادة في السوق حتى قبل أن تصل إلى المستهلكين، من طرف بارونات الاسمنت، حيث يستغل العديد من المقاولين المزايا والمنافع لصفة "مقاول في البناء" والمشاريع السكنية التي تعدها الدولة بجميع صيغها لاستخراج كميات كبيرة من المصنع ليتم فيما بعد تحويلها إلى مستودعات خاصة تباع المادة بأسعار مضاعفة دون ترخيص من الدولة، أما ارتفاع تكاليف الإنتاج في نظرهم غير مطروح كونها لا تحتاج إلى عمليات تحويل كثيرة، ولو كان الأمر كذلك لما شاهدنا خواص

(لعموري) مثلاً في ولاية بسكرة يقبلون على الاستثمار في انتاج الاسمنت. في حين كانت لفئة الإطارات رؤية مغايرة في هذا الصدد، حيث أشار بعضهم في أثناء الإجابة على العبارة أنّ الأمر يتوقّف على اختيار طرق الانتاج بين الطّريقة الرّطبة والطّريقة الصّلبة التي لكل منها تكاليفه الخاصّة، فمثلاً يفضّل معظم القائمين على هذا النوع من المصانع الطّريقة الجافّة خاصّة مع ارتفاع سعر الوقود الذي يتم استخدامه بشكل كبير في تخفيف المواد الأولية من المياه الموجودة فيها لتكون معدّة للطّحن، كما يتوقّف الأمر كذلك على وفرة مصادر المياه بالمنطقة وعلى الطّبيعة الكيميائيّة للمواد الأولية التي تصعّب أحياناً من عملية فرز الشوائب.

في مقابل هذا نجد غياب فروق في استجاباتهم حول ما إذا كان غياب استثمارات خاصة في مجال الاسمنت بالمنطقة سببه الأضرار البيئية النّاجمة عن انتاجه (العبارة 09)، ويرى الباحثان أنّها نتيجة غريبة نوعاً ما، بسبب اتّفاق معظم المستويات الوظيفية على بديل "ليس راجعاً"، ومنطوية في الآن نفسه، خاصّة وأنّ البيئة ومشاكلها هي آخر اهتمامات الجميع، فما بالك بمستثمرين خواص همهم الوحيد كسب المال على حساب المحيط والبيئة ككل.

أخيراً بيّن بيانات العبارة رقم (10) فروقاً معنوية بين استجابات المستويات الوظيفية حول ما إذا كان غياب استثمارات خاصة في مجال الاسمنت يعود إلى شروط الاستثمار الصّعبة بالمنطقة، فروق يعزوها الباحثان إلى تفاوت الرّؤى بين المستويات الوظيفية في مدى جاذبية مناخ الاستثمار في الولاية من عدمه، إلّا أنّ المتمعّن في نتائج الجدول نفسه يلاحظ أنّ غالبية الإطارات أحجموا عن الإجابة سلباً أو إيجاباً عن العبارة واختاروا بديلاً محايداً (لا أدري)، وهو أمر ملفت للانتباه من فئة من الواجب أن تكون على دراية ومعرفة إلى حدّ ما بمناخ الاستثمار بالولاية، في مقابل ذلك كانت نسبتهم على بديل أنّها "راجعة" لصعوبة الاستثمار بالمنطقة الأقل بين المستويات الوظيفية الأخرى بواقع (30.8%) بالرّغم من أنّ مناخ الاستثمار -كما تقدّم- في الجزائر ككل ليس ملائماً أمر يؤيّده بغالبية فئة المنقذون بواقع (64.7%) وبنسبة أعلى فئة المشرفون بنسبة (76.7%).

خاتمة :

من خلال ما تقدّم من تحليل وتفسير للنتائج السّالف عرضها يمكن القول أنّ الفرضية المعتمدة للدراسة والقائلة بـ "بعدم وجود فروق دالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول التأثير السلبي لضغوط سوق العمل على تفعيل عملية التشغيل بالمؤسسة راجعة إلى متغير المستوى الوظيفي". هي فرضية غير محققة، معنى هذا أننا نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل والذي يقر بوجود فروق في استجابات افراد العينة حول التأثير السلبي لضغوط سوق العمل على تفعيل عملية التشغيل بمؤسسة الاسمنت الماء الأبيض تبسة، راجعة إلى متغير المستوى الوظيفي. حيث تبين أن الضغوط التي يمارسها سوق العمل بمختلف مكوناته لا تؤثر سلباً على تفعيل عملية التشغيل إذ أن الامتيازات والإمكانات التي تزخر بها المنطقة سواء على الصعيد الطبيعي والجغرافي، أو على الصعيد البشري تؤهل المؤسسة إلى توسيع نشاطها وزيادة معدل التشغيل، وإتاحة فرص عمل جديدة بإمكانها المساهمة في امتصاص قطاع عريض من البطالين في المنطقة.

قائمة والمراجع:

- 1 - المواد 24-25 من المرسوم التشريعي رقم 94-08 المؤرخ في 26 ماي 1994 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1994 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 33، بتاريخ 28 ماي 1994، ص-ص 14-15.
- 2 - المادة الأولى من الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 الصادرة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 48 الصادرة بتاريخ 03 سبتمبر 1995، ص3.
- 3 - حسين رحيم: دور السياسات التنموية في مكافحة البطالة ودعم التشغيل في الجزائر، في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، مجموعة مؤلفين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2013، ص426.
- 4 - بوكروح عبد الوهاب: "قوى إقليمية ودولية منزعة من الجزائر"، يومية الشروق اليومي، 2014/04/16.
- 5 - بلمداني رانيا: أثر السياسات التنموية في فرص العمل حالة الجزائر، في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية، 2013، ص64.
- 6 - دراوات وحيد: "التسريح والمساعدات المهنية في صندوق التأمين على البطالة في الجزائر"، رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة باجي مختار عنابة، اشراف الاستاذ داود معمر، 2013/ 2014. ص85.
- 7 - تعليمية رئيس الحكومة الجزائري: "سياسة التقشف" رقم 348 والمؤرخة بتاريخ 25 ديسمبر، 2014.
- 8- L'Entreprise publique. Retrieved online from:
http://www.toupie.org/Dictionnaire/Entreprise_publicue.htm 12/10/ 2019 at 12^H:00
- 9- Dakin, Stephen; Armstrong, J. Scott (1989). "Predicting job performance: A comparison of expert opinion and research findings". International Journal of Forecasting. 5 (2): 187-94. doi:10.1016/0169-2070(89)90086
- 10- S I. Jacques & R .Pierre : Marche e travail, Encyclopaedia universalis, France, 1995, p 1.
- 11-IBM Corp. Released 2011. IBM SPSS Statistics for Windows. Version 20.0. Armonk, NY: IBM.
- 12 - جريدة النصر الإلكترونية: والي تبسة يصرح في أول لقاء مع الصحافة، مقال لـ ساكر الجموعي، يوم 18-08-2017.
- 13 - مناح رفيق: تحليل سوسيولوجي لديناميكية التشغيل بإقليم تبسة، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة باجي مختار عنابة، قسم علم الاجتماع، إشراف عبد الحكيم بوهروم، 2010، ص154.
- 14 - قناة النهار الجزائرية: تقرير عن معاناة الجمارك مع التهريب في مدينة تبسة، النشرة الإخبارية ليوم 26-01-2017.
- 15 - الإذاعة الوطنية: تصريح وزير التجارة الجزائري، نشرة الثامنة صباحا، الثلاثاء 03 أكتوبر 2017.